

شركات الذهب الأسود في الشرق الأوسط

للاستاذ فؤاد طرزي

عندما أعلن في شهر ديسمبر من عام ١٩٦٦ أن شركتي نفط (ساندرد) (وسكوي تاكوم) ربما من الشركات المساهمة في شركة النفط العراقية تنويان المساهمة في شركة النفط العربية في المملكة العربية السعودية بعد أن عقدنا صفقة شرائية مع شركة النفط البريطانية الأردنية ، استرعت مسألة اسلوب الاشراف والسيطرة على جميع نفط الشرق الأوسط انتباه الجمهور، إذ أن هذا الاسلوب الذي كان ينظر إليه غالباً على ضوء قوة سياسات النفط صار يقوم بصورة مباشرة على ضوء اعتبارات اقتصادية تتصل بالانتاج والتوزيع .

ولذلك يبدو لنا أنه من الضروري لتقدير مجرى التطورات المستقبلية كذلك التي سبق الاعلان عنها أن نفهم أولاً كيف تمت السيطرة على نفط الشرق الأوسط ومن هي تلك الدول المشتركة في السيطرة ؟ ثم نعرف ثانياً نوعية المضط الاقتمادي الذي يدفع إلى اجراء تحول أسامي في طريقة السيطرة على انتاج النفط وتوزيعه . كان انتاج الشرق الأوسط جميعه من النفط حتى تاريخ منح المملكة العربية السعودية امتياز استخراج النفط في أراضيها الى شركة النفط الاميركية العربية (ارامكو) عام ١٩٣٣ خاضعا لاشراف الجماعة المعروفة بشركة النفط العراقية ، ولا تزال هذه الجماعة تقوم بهذا الاشراف سواء أ كان ذلك مباشرة أم عن طريق الفروع ، أو بقرارات امتياز متنوعة ، ويشمل الاشراف هذا

وإن أنا زلت عند رأي القاريء العزيز ، اضطر فلي أن يخاف نهاية القصة بخيال يصنفها بسبغة شوهاء مصنوعة لا يستسفيها عقل ولا يقبلها وأى ، وأرغمت نفسي على حوادث ملفقة لا تنبض بالحياة ولا تخفق بالحركة ؛ على حين أنني أسود أناكاً بميشون بيننا وما تزال اشباحهم تتدافع على مسرح الحياة لم . يبلغوا النهاية بعد وهكذا يريد القاريء أن يدفعني إلى أن أفكر بعقل رجل كيوسف وهي يوم أن كان هو الممثل الأول في مصر يوم أن كان يريح النظارة من عناء التفكير في نهاية القصة فيقتف بأبطاله جميعاً إلى النهاية المحتومة ، فيقتل البعض ، ويأق بالبعض في البم ، ويقذف بالبعض في نار يضطرم أوارها . هذا غطر من القصة عفت على آثاره معالم القصة الحديثة التي تتطلب من الكاتب أن يشرك القاريء في حوادث القصة ليشرح بأنه يؤلف بعض فصول الرواية .

أفد سأل الكاتب الأديب - في كلمته القصيرة - تسمة أسئلة أتلجت جميعاً صدري ، لأنني أيقنت بأن القاريء يشاركني في الخطورة ويماورني الرأي ، وهذا هو ما يهمني . أما أن حادثة من الحياة تروق القاريء أولاً تروقه فهذا مرجعه إلى ذوقه ورأيه وثقافته فحسب

(٣)

يدفعني الحديث في هذا الموضوع إلى المراء قليلاً ... إلى العدد ٨٥ من الرسالة ، يوم أن كتب إلى الأخ عطية قنون بدمياط يقول : « قرأت ما كتبته بمنوان (زوجة نهار) فأكبرت بلاغة أسلوبك .. حتى انتهيت من القراءة إلى كلمة : (يا لافصاص) . فلم تعجبني خاتمة كلمتك لأن القاريء يود أن تكون نهاية الخاتمة أشد وأنسكى من أن تعارد إلى الشارع . كيف واجهت الشارع ؟ أجرى الذئاب رراءها ؟ أم مازالت حية تتمرغ في الأحوال ؟ .. أم ماذا صنعت وصنع ؟ إن لم يكن حقيقة تخيلاً ، لتكون عبرة وعظة »

وأعجب ما في هذه الكلمة قول الأديب « لأن القاريء يود ... » والأديب عطية نفسه يعلم تماماً أنه لا يعني ما يود القاريء بقدر ما يعني أن أعرض صورة فنية صادقة من الحياة لا أنثبت فيها بخيال ولا أزور حادثة . ونسى الكاتب الأديب أنني استوحى الحياة فحسب فقال « إن لم يكن حقيقة تخيلاً ، لتكون

عبرة وعظة » فهو أنكر أن في الحياة النابضة عبرة وعظة ، وأنكر أيضاً - أن في الشارع عقاباً صارماً قاسياً هو أشد وأنكى ما تعني به فتاة كانت تمشي - يوماً ما - في كنف الزوج آمنة مطمئنة . لا يا سيدي الكاتب ، أنا لا أوافقك في الرأي ، وستجدني - إن شاء الله - على حق

لأمير محمود ميب

تعتبر نفسها شركة بريطانية تخدع الافراض الدبلوماسية والاتجاهات السياسية. وهي كشركة ستاندرديف نيوجرسي تدبر صناعة النفط في قسم واسع من العالم وتسيطر بالإضافة إلى مصالحها في شركة النفط العراقية على مجموع الانتاج في الهند الشرقية الهولندية وتأتي في المرتبة الثانية بين منتجي النفط في قنرويل بامريكا الجنوبية كما أن لها فرعا يتمثل في شركة اميركية تعد من أعظم شركات النفط في الولايات المتحدة. وشركة «شل» تفوق «من حيث الأهمية» دكلا النفط في رومانيا، وهي عملا أيضا مراكز إنتاج لما أهميتها في أماكن أخرى في أوروبا واميركة الجنوبية؛ وإن مدى نشاطها في أسواق العالم واسع جداً، فهي كشركة ستاندرديف نيوجرسي تسيطر على معظم صناعة النفط الفنية الحديثة.

أما شركة النفط الفرنسية فإنها تستخدم كأداة للسياسة الوطنية الفرنسية، مع أن الحكومة الفرنسية لا تملك سوى ٣٥ ٪ فقط من أسهمها، أما الأسهم الباقية فيملكها المستثمرون الفرنسيون وموزعوا النفط الفرنسي، كما أن بعض شركات النفط الأجنبية التي تعمل في الأراضي الفرنسية تملك جزءاً من الأسهم، وتشبه علاقة هذه الشركة بالحكومة الفرنسية إلى درجة ما علاقة شركة النفط البريطانية - الإيرانية بالحكومة البريطانية إلا أن عملياتها أقل اتساعاً لأنه لم يكن لها إنتاج حتى إلى وقت قريب ما خلا حصتها في شركة النفط العراقية وبعض إنتاج لا يؤهيه في فرنسا. وقد حصلت مؤخراً على بعض الحصص في قنرويل الشرقية، وهي حصص يؤمل أن تصبح فيما بعد موارد فينا من موارد الإنتاج يضاهي ما تأخذه من شركة النفط العراقية.

وفيما يتعلق بشركتي ستاندرديف نيوجرسي وسكوني فا كوم فهما شركتان متنافستان داخل حدود الأراضي الاميركية، ولكنهما شركتان متعاونتان في المناطق البعيدة. وهاتان الشركتان من أوسع المؤسسات النفطية المروفة، فلهما علاقة على مصالحهما المشتركة في شركة النفط العراقية، ومساهمتهما المشتركة في شركة النفط العربية الاميركية، وملكيتهما لاتفاقية شراء النفط الخام من الشركة الإيرانية، منظمة تدرب بحكوني فا كوم، تدبر جميع عملياتها في شرق الخويس إدارة مشتركة. وهن الشركتان بإعمال الانتاج والتصنيع والبيع أما جهودهما في نصف الكرة الغربي فغير معقدة

المراقب - سورية وفلسطين وشرق الأردن وسواحل الامارات العربية ابتداء من الخليج الفارسي، ثم حول راس شبه الجزيرة الجنوبي التي تدخل عدن ضمنها. وهي مقسمة إلى أربعة أقسام متساوية تنقسمها شركة النفط البريطانية الإيرانية المحدودة وشركة «شل» الهولندية الملكية، وشركة النفط الفرنسية وشركة نفط الشرق الأدنى وهي فرع تملكه بالتساوي شركة ستاندرديف نيوجرسي، وشركة سكوني فا كوم. ولكل منهما حصة تعادل ٧٥ و ٢٥ بالمئة، ويملك الخمسة في المئة الباقية المسترسي. اس. كالينكيان عن طريق شركة خاصة تدعى شركة المساهمة والاستثمار المحدودة. وقد منحت حصة المستر كالينكيان تقديراً لخدماته في مفاوضات الحصول على امتياز شركة النفط التركية الأصلية التي كانت تدبر الامتياز سابقاً قبل أن تحصل عليه شركة النفط العراقية. وشركة النفط - البريطانية - الإيرانية منظمة مشتركة تشرف على الاملاك والمال التي كانت تملكها شركات «دراسي» قبل الحرب العالمية الأولى. وتملك الحكومة البريطانية ٥٢ و ٥٠ بالمئة من جميع ممتلكات الشركة، ولها حق تعيين مديرين عامين اثنين للشركة يتمتعان بسلطة اعتراض مطلقة على قرارات الأربعة عشر مديراً المنتخبين من قبل اصحاب الأسهم الباقين. ولا يتم اللجوء الى هذه السلطة في الأعمال المتعلقة بإشغال الشركة التجارية، ولكنها تستخدم فقط في المسائل المتعلقة بالحياة العليا والعلاقات السياسية. وعلى كل فن المفروض عملياً أن شركة النفط البريطانية الإيرانية تعمل وفق رغبات الحكومة البريطانية بشكل لا يتعارض والعلاقات القائمة بين شركات النفط الاميركية وحكومة الولايات المتحدة الاميركية.

وتجرى معظم عمليات انتاج شركة النفط البريطانية - الإيرانية، ما عدا بعض النشاط الوطني الأذلي في المملكة المتحدة نفسها. وتعتمد هذه العمليات امتداداً محدوداً في الشرق الأوسط أي في إيران والكويت ومناطق شركة النفط العراقية. وإن أسواقها تغطي نصف الكرة الشرق، ولذلك فإنها معدودة في مصاف شركة ستاندرديف نيوجرسي وشركة سكوني فا كوم، وتعتبر من بين الشركات الكبرى التي تبيع النفط في أسواق العالم.

وشركة «شل» الهولندية الملكية هي نوع من أنواع الاندماج بين المصالح البريطانية والهولندية من الوجهة المالية، إلا أنها

القانوني الأميركي . وعلى كل حين يلاحظ أن الأطراف الموقعين على الاتفاقية يؤلفون شركات النفط الأربع الكبرى بين الشركات المالية التي تسيطر على أسواق نصف القارة الشرق وعلى الأسواق الفرنسية العامة ، يتضح أن النصوص موضوعة لاجتناب المنافسات

ويطلب من الموقعين على الاتفاقية الحصول على تجهيزاتهم من المنطقة المحدودة بأسعار التكاليف الحقيقية تاركة فقط ميدانا ضيقا يتحرك في التوزيع النسبي كمناطق المصالح المنافسة في الأسواق . ويبدو أن هذا النوع من انقضاء المنافسة في اتفاقية شركة النفط العراقية حين تصبح المنطقة المحدودة موردا دائما لتجهيز مناطق الاستهلاك الهامة .

وقد أبلغ الشركاء الأميركيون في شركة النفط العراقية شركاءهم في أواخر سنة ١٩٤٦ أن من رأى مجلس الإدارة اعتبار اتفاقية الجماعة بأكملها ملزمة ، وباطلة وذلك عملاً بنصوص القانون البريطاني ، وأنهم وفق القانون الأميركي وحسب السياسة المتبعة ليسوا مستعدين لاعادة تصديق الاتفاقية دون حذف النصوص التقييدية . ومن المعلوم أن الشركاء ماعدا كاليبكيان قد اتفقوا على صيغة جديدة تحدد حقوقهم ومسؤولياتهم المقابلة بغير ادراج الفقرات التقييدية: وتنظر هذه القضية الآن في المحاكم البريطانية وينتظر الاعتراف بملكية المصالح في شركة النفط الأميركية - العربية بنتيجة الفصل في هذه القضية، لأن شركة ستاندرد وسكوفى فاكوم لا تملك حرية الحصول على حصة في شركة النفط الأميركية - العربية إن كانت الفقرات التقييدية لا تزال نافذة المفعول .

وقد دخلت ثلاث شركات أميركية فردية أخرى - وهي ستاندرد في كاليفورنيا وتكساس وشركة نفط الخليج - في أعمال استثمار نفط الشرق الأوسط عن طريق شركة النفط العراقية ، والشركاء الأول والثانية ممثلان في شركة النفط الأمريكية ، وتملكان بالاشتراك امتياز استثمار النفط في جميع البلاد العربية السعودية باستثناء الأماكن المقدسة والمنطقة الجيولوجية الجديدة في الغرب . وهاتان الشركتان تملكان أيضا ، كشركة البحرين ،

بل هي على الأغلب جهود متنافسة . وتنشط المنافسة بينهما في أوروبا وأفريقيا الغربية والشمالية وقد تنعدم في أحيان أخرى .

وإن شركة ستاندرد دائماً هي الشريك الغالب ، إذ أن عظمة عملياتها تتجاوز الخيال . ففي فنزويلا وجدها تنتج من النفط ما لا يقل عن ثمانية أضعاف ما ينتجه اليوم جميع المنتجين في رومانية ومع ذلك فنتيجة النفط المالية الجبارة هذه لا تزال طفلة تحبب في الشرق الأوسط ، لأن كل نشاطها مغمور في حصة أقل من الثمن ممثلة في مساهمتها في شركة النفط العراقية ومجموعة شركات آلاف برميل يوميا من الإنتاج . وهذه الحصة تكون أقل من ١٥ المئة من مجموع الإنتاج في الشرق الأوسط ومن مجموع إنتاج شركة نيو جرسى في العالم .

والشركات المذكورة داخلة في شركة النفط العراقية وذلك بموجب اتفاقية داخلية عقدت في ٣١ يولية سنة ١٩٢٨ وهي الاتفاقية المعروفة باتفاقية الخط الأحمر . وهذه الوثيقة تمد بمثابة تعهد بوضع حقوق ومسؤوليات الشركاء الموقعين عليها من الناحية القانونية سواء بين بعضهم البعض أو بينهم وبين الشركة التي تضمهم . وإن نصوص هذه الاتفاقية التي لا يعرف عنها إلا القليل ، تنص على مساهمة في النفط تبلغ نصف المساهمة في الربح ، وتضع قاعدة مؤداها أن الشريك غير القادر على إستخراج حصته من النفط يخسرها دون عوض مقابل استخدام رأس المال خلال المدة التي لا يدر فيها ربحاً . وتنص النصوص الصريحة التي تدعى - (الفقرات التقييدية) أو (انكار الساطعة الذاتية) والتي سحبت بموجبها الاتفاقية المروقة - (اتفاقية الخط الأحمر) على أن شركة النفط العراقية هي الوكيل الوحيد للشركات المؤسسة على أن لا تعمل بموجب ذلك على انفراد ، بل أنها تنوب عن الجماعة في المسائل المتعلقة بالحصول على الامتيازات واجراء عمليات الشراء وبيع النفط والتصنيف المحلية . وقد وضعت هذه النصوص الشاملة لمنطقة جرى تحديثها بخط أحمر لتطبق بعد الحرب المالية الأولى لترسحق الامبراطورية العثمانية .

ويتضح من فحص الفقرات التقييدية لاتفاقية الجماعة المتعلقة بمنطقة الخط الأحمر أنها تقع ضمن التقييدات الاستثنائية التي تجاوزتها المحاكم البريطانية ، والتي تخلصت أحيانا من رقابة البدا